دور المرأة في المجتمع البحريني
نشوءُه وتطوره: مقاربة تاريخية

د. هيا بنت علي النعيمي*

الملخص

اخترت موضوع دور المرأة في المجتمع البحريني ؛ لدوافع عديدة ، ولحضورها الفعال في الفترة التي تم اختيارها للرصد. وقد فرض الواقع البحريني دورًا استثنائيًّا نهضت المرأة به بكل جدارة ، فقد أنتجت مهنة الغوص واجبات منزلية واجتماعية عديدة بالنسبة إلى المرأة ، منها اضطرار زوجة الغواص للعمل الكريم حتى عودة زوجها من الصيد. وكان لمحاكم الغوص الحق في انتزاع ملكية منزل الغواص المطلوب ماليًّا ، أو إرسال ابن الغواص للعمل مع النوخذة ؛ تسديدًا لدين والده ، فتتعرض إلى اضطهاد اجتماعي ، وآخر نفسي. وكان بدء التعليم في البحرين محطة مهمة من محطات نهوض المرأة البحرينية ، ويشمل هذا التعليم النظامي والأهلي والحكومي مختلف المراحل الدراسية صعودًا إلى التعليم الجامعي. وحين بدأت برامج محو الأمية أسهمت الجمعيات النسائية في فتح فصول لمحو أمية النساء وتعليم الكبار. مما ساعد على خفض مستويات الأمية للأناث ؛ بحيث أصبحت أدنى المعدلات في الدول النامية. وقد كفل الدستور للمرأة حق التعليم ؛ حيث وَفّر لها فرص العمل ، ومشاركة الرجل في كافة مجالات العمل ، مثل التدريس ، والتمريض ، والأعمال البنكية والسكرتارية والطباعة ، والهندسة، والطب ، والصحافة ، والمحاماة. وقد منحت قوانين العمل بالبحرين المرأة العديد من الحقوق ، كما أكدت عدم التفرقة بين الموظف والموظفة ، وعدم تشغيل النساء ليلاً ، وفي المهن الخطرة والمضرة بصحتهن وصحة الجنين. وإلى جانب هذه الحقوق، هناك العديد من الواجبات التي ينبغي للمرأة القيام بها. وقد أتاح التعليم للمرأة طريق الدخول للحياة السياسية من خلال الحركة الوطنية ، فوصلت بحلول عام 2001م إلى أرقى الحقوق الديمقراطية ، كما شاركت في إعداد مسودة الميثاق الوطني ، وأسهمت في الجمعيات الأهلية النسائية وأنشطتها ، ولقد جرت محاولات للتنسيق بين هذه الجمعيات وجمعية النساء الدولية؛ لغرض مناقشة قضايا المرأة والطفل. وفي عام 2001م تأسس المجلس الأعلى للمرأة ، وترأسته صاحبة السمو الأميرة سبيكة بنت إبراهيم آل خليفة؛ ليكون المرجعية الرسمية للعمل النسوي في البلاد. وقد خلص البحث إلى وجود جانبين من النتائج، أحدهما سلبي ، والآخر إيجابي. فالجانب السلبي يشير إلى أن هناك تراجعًا في أنشطة الجمعيات على الرغم من التحول النوعي الذي شهدته. أما الجانب الإيجابي فيتمثل في أن هذه الجمعيات قد حققت شوطًا كبيرًا للمرأة في الجانب السياسي.

---

* ***عميدة كلية الآداب - أستاذ مساعد في جامعة البحرين.***

The Role of Women in Bahraini Society Evolution and development A historical approach

Dr. Haya Ali al-Naimi

Abstract

I have chosen the subject of the role of women in Bahraini society, inspired by, among other things, the motive of the effective presence for the period that has been selected for monitoring. The Bahraini reality has forced women to play an exceptional role, which they have played with merit - The diving career has created many social and housework duties for women through forcing divers' wives to find decent work until their husbands return from their diving trip. Moreover, the diving Governor has the right to dispossess the diver of his home, if he is in debt or send his son to work with Al Nokhitha in payment of his father's debt, and ,hence, suffered from social and psychological persecution.

Education in Bahrain is considered an important milestone in the advancement of Bahraini women. This formal, community and government education includes various grades up to university education. When literacy programs began, women's associations contributed to women's literacy classes and adult education. This helped to reduce the levels of female illiteracy, which, as a result, were the lowest rates in developing countries. The Constitution guaranteed women the right to education, which provided them with employment opportunities and the participation alongside men in all areas of work, such as teaching, nursing, banking, secretarial, printing, engineering, medicine, journalism, and the legal profession. Labour laws in Bahrain have granted women many rights, and emphasized indiscrimination between male and female employees; not to give women night duties, and not employ them in hazardous occupation, which could be detrimental to their health and the health of the fetus. In addition to these rights, there are many other duties that women should do. Education for women has provided them with access to political life through the national movement, realizing by the highest level of democratic rights. As well as participating in the preparation of a draft of the National Charter, women's associations have contributed to the NGOs women's activities and attempts have been made for coordination between these associations and International Women's Association for the purpose of discussing the issues of women and children. In 2001, the Supreme Council for Women was established, and chaired by Her Highness Princess Sabika Bint Ibrahim Al Khalifa to be the official reference to feminist work in the country. The research concluded that there are two aspects of the results, one negative and one positive. The negative aspect indicates that there is a decline in the activities of the associations despite the qualitative transformation witnessed. The positive aspect is that the associations have made much progress for women on the political side.

مهادٌ أوليٌّ: المرأة البحرينية والبحر:

أردتُ لبحثي هذا أن يكون مقاربةً تاريخيةً. وأردت لهذه المقاربة أن تكون تحليليةً وصفيَّةً. ذاك هو جوهر البحث، وذاك هو مرماه.

ولقد أغراني موضوع المرأة على نحوٍ خاصٍّ، ربما لأني امرأة. وأغراني موضوع المرأة البحرينية على نحوٍ أخصَّ، ربما لأَني امرأةٌ بحرينية.

ولستُ أريد أن يأخذنيَ الزهو بموقع المرأة البحرينية إلى لغةٍ من الإنشاء، لكنني اخترتُ أن أحدِّد هذا الموقع؛ أن أصفه؛ أن أراقب لحظة بزوغهً، وأن أتابع سطوعه وتناميه على هذه الرقعة الضيقة من الأرض؛ درَّة الخليج.

أنْ تكون المقاربة وصفيةً، فهذا يعني اعتمادها على الإحصاء. وأن تكون تحليليةً، فهذا ينطوي على تفسير لغة الأرقام، في علوِّها وانخفاضها، في توترها ونبضها، بوصفها مجسًّا دقيقًا لهذا النتاج التاريخي؛ أعني هذه الظاهرة التاريخية المتكاملة بكل أدوات التأريخ.

فالمرأة البحرينية في حضورها الفعَّال، على امتداد الحقبة التي اخترناها موضوعًا للرصد، ظاهرةٌ تستحق التأمل بكل مكوِّناتها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والدينية، نظرًا إلى العمق التاريخي والحضاري للبحرين.

وتأسيسًا لهذا الرصد، لا من قبيل الدعاية الدينية، بل من قبيل القناعة الشخصية، فإنني أبادر إلى القول إن الإسلام كان سبَّاقًا إلى إنصاف المرأة، وتمكينها من حقوقها، وتمكين دورها في المجتمع.

وليس من قبيل الدعاية أيضًا أن أضيف أن التشريع الإسلامي كان أسبق إلى حقوق المرأة من التشريعات والدساتير الوضعية، لا بل كان مصدرًا للكثير منها وما زال حتى اليوم.

وفي تأسيسٍ آخر أن الواقع البحريني قد فرض على المرأة البحرينية دورًا استثنائيًّا نهضتْ به بكلِّ جدارةٍ ومسئولية. فهذا الواقع الذي أنتج مهنة الغوص، أنتج معها امرأةً تتفرَّد بمعاناتها، وتنفرد بمسئولياتها، وتتصدَّى للقرارات الصعبة في غياب

زوجها، وفي أدقِّ الأمور.

فلقد فرضتْ مهنة الغوص على الرجل أن يغيب طويلاً، وعلى المرأة أن تكون كليَّة الحضور، بدءًا من تربية الأبناء وتنشئتهم، إلى الاهتمام بالمنزل ومقتضياته، والضيوف واستقبالهم، وحتى الحسم في قرار الزوجية الذي يقبله الأبناء.

وكثيرًا ما كانت زوجة الغوَّاص تُضطرُّ، بعد نفاد ما لديها، أن تتصدى للعمل الذي لا يمسُّ حياءها، وتؤود به عيالها، بانتظار عودة زوجها من المجهول. فمن «خياطة الثياب النسائية، إلى غزل العباءات وتطريز الملابس، إلى صناعة السلال والحُصر والسفيف».. كلُّ ذلك كان ميدانًا مفتوحًا لعمل المرأة التي تُلجئها الضرورة أحيانًا إلى أن تكون «خادمةً في بيت النواخذة أو أحد التجار»، وأحيانًا إلى «أن تزاول مهنة الصيد، وتُسهم في عمليات تمويل السفن العابرة»[1].

ولم تقف معاناة المرأة عند هذا الحد، بل انعكستْ عليها طبيعة علاقات الإنتاج السائدة في صناعة الغوص، وعانت كثيرًا من ارتداداتها السلبية.

فلقد كانت مهددة بفقدان زوجها، أو تشتيت أولادها؛ نتيجة وقوع زوجها في طائلة الدَّين المستمر.

«وكان «لمحاكم السالفة»، محاكم الغوص التقليدية، القديمة الحق في أن تنتزع ملكية المنزل الوحيد الذي تقطن فيه أسرة الغواص لتعطيه للنوخذة. والأدهى أن لهذه المحاكم صلاحيات تتعدى ذلك، حيث إن لها الحق، في حال وفاة الغواص، أن تصدر قرارًا بأن يقوم أكبر أبنائه سنًّا بتسديد دين والده عن طريق العمل في الغوص مع النوخذة أو النواخذة الذين كان والده يعمل معهم، أو تكليف زوجته العمل في خدمة نساء النوخذة. وكثيرًا ما يطلب النوخذة في حال تعذُّر طريق سداد دينه ووفاة الغوَّاص، أن يتزوج زوجة الأخير فيمتلكها هي وأولادها.

هذا الاضطهاد الاجتماعي الذي يمارسه النوخذة، يقابله اضطهادٌ نفسيٌّ أشد أَلَمًا. فهي عندما يتركها زوجها أو أخوها إلى عرض البحر يمكن أن تقع فريسة الخيال المحفوف بالتشاؤم. ولهذا كانت علاقتها بالبحر علاقة الجفاء والتوجس»[2].

وإلى ما قبل بدء تعليمها لم يكن للمرأة حضورٌ اجتماعيٌّ سوى في المحيط النسائيِّ في الأسرة أو الحيّ. واقتصر دورها التنويريُّ على تحفيظ القرآن. لكن التراث الشعبي البحريني يتوافر على ما يؤكد حضور المرأة في الإبداع الأدبي المتداول شفويًّا وفي الفنون الشعبية . فقد وُجِدَت المبدعات من النساء المغمورات اللاتي يرتجلن الأشعار والأهازيج، ويبدعن الأمثال الشعبية. وكانت تلك الإبداعات خير معبِّرٍ عن خوالج المرأة وطموحاتها ومعاناتها ونظرتها إلى الحياة.

وشاركت الفتيات من شتى الطبقات الاجتماعية في رقصة المراداة[3] داخل البيوت في مناسبات الأعياد والزواج. كما اقترن استقبال النساء على الشواطئ للعائدين من رحلة الغوص بالغناء النسائي؛ احتفاءً بعودة الغائبين. وكان للنساء، من بعض الفئات، مشاركةٌ في فرق الفنون الشعبية النسائية، أو المشتركة [4].

وكان بدء التعليم في البحرين محطَّةً تاريخيةً مهمة من محطَّات تحديث المجتمع ونهوض المرأة البحرينية التي لم تكن بعيدة عن هذا المتغيِّر الجذريِّ في حياة المجتمع. ففي أعقاب بدء تعليم الرجل في عام 1919م تعالت الأصوات، وطالبت الفتيات بالتعليم. وقبل انتهاء عقدٍ من الزمن كان تعليم المرأة قد بدأ في البحرين مدشِّنًا تعليم المرأة في بلدان الخليج. ولعب التعليم دورًا بارزًا في ظهور الحركة النسائية التي تمثلت بداياتها في ازدياد وعي المرأة لذاتها ومحاولتها الخروج من الوضع الذي فرضته عليها الأعراف والتقاليد. وكان التعليم في بداياته ذا صبغةٍ دينيةٍ حيث كان مقتصرًا على تعليم القرآن الكريم، وعلى تَعلُّم مبادئ القراءة والكتابة، فضلاً عن الحساب في أفقٍ من التعليم التقليديِّ هو الكتاتيب[5].

وكان هذا النوع من التعليم غير مدعوم من الحكومة، بل كان الآباء هم مَنْ يتحملون نفقاته، وكان هذا التعليم يتمُّ بصورةٍ مختلطةٍ، ولكن بمجرد بلوغ الفتاة سنَّ الحادية عشرة كانت تمنع من الالتحاق بالدرس.

كانت بعض الأسر الثرية تستقدم معلمات إلى بيوتها؛ لتعليم بناتها القرآن والقراءة والكتابة، في حين أن أسرًا أخرى كانت تقوم بإرسال بناتها إلى المطوعة،

لكن هذه الأسر كانت قليلةً، وذلك بسبب الخوف من خروج الفتاة وحدها. إلا أن هذا التعليم كان بمقابل أجرةٍ شهريةٍ تختلف من أسرة إلى أخرى؛ وفقًا لإمكاناتها المتاحة، وهي شبيهة بالمكافأة الرمزية. بالإضافة إلى ذلك كان البيت مدرسةً للفتيات يتعلمن فيها الخياطة والتطريز والطبخ. والهدف من هذا التعليم هو تخريج ربَّة بيتٍ ماهرةٍ بالإضافة إلى تمسُّكها بالأخلاق المستمدَّة من القرآن.

التعليم النظامي :

يكفل الدستور البحريني حق التعليم ومجانيته في جميع المراحل الدراسية الابتدائية والإعدادية والثانوية، وفي جميع مناطق البحرين، طبقًا لما جاء في المادة (7) الفقرة (أ) القاضية بإلزامية التعليم ومجانيته والقضاء على الأمية.

اختلفت المصادر التي بين أيدي الباحثين على بداية التعليم النظامي. فذكر مصدرٌ بأن البداية كانت عام 1909م بافتتاح مدرسة الإرسالية الأميركية، في حين أن مصدرًا آخر ذكر أن افتتاح المدرسة كان في عام 1905م، لكن أكثر المصادر تذكر أن افتتاحها كان في عام 1899م، وكانت المعلِّمة الأولى فيها «أيمي زويمر» زوجة القس «صموئيل زويمر». ولا يخفى على أحد أن هذه المدرسة كانت مرتبطةً بأهدافٍ تنصيرية، مما أثار معارضةً شديدةً من جانب الآباء[6].

وتذكر إحدى المدرِّسات، وهي «جيني سكار فيلد» أن البداية كانت بالتحاق اثنتي عشرة طالبةً؛ ثلاث مسيحياتٍ وتسع مسلمات ، كنَّ يدرسْنَ القراءة والكتابة والحساب وبعض التمارين الرياضية؛ تبدأ الدراسة بها في الساعة السابعة والنصف، وينتهي في الساعة الحادية عشرة، وذلك لمدة خمسة أيامٍ في الأسبوع، وخُصِّص يومٌ واحدٌ في الأسبوع؛ لتعليم الخياطة.

واجهت هذه المدرسة مشكلة تغيُّب الطالبات بعد تعلُّمهن لقليلٍ من القراءة والكتابة. ويعود ذلك لمنع أزواجهن أو آبائهن من مواصلتهن للدراسة؛ تمسكاً بالأعراف السائدة. وقد يكون السبب هو انصراف بعضهن؛ لمساعدة أهلهن في مواسم جمع التمر والزراعة، وخصوصًا القرويات. واستمرت هذه المدرسة إلى أن حل محلها

النظام التعليمي الأهلي الحكومي.

بدأ التعليم النظامي الأهلي في البحرين بافتتاح مدرسةٍ للبنين في عام 1919م، ثم عندما أُلحقت هذه المدرسة بالإشراف الحكومي منذ عام 1930م[7]. والبداية كانت بتقديم مساعداتٍ ماديةٍ من الحكومة وأهل الثراء، وذلك بسبب عجز الأهالي عن تحمل النفقات إلى أن انتهى الأمر إلى فرض السيطرة الكلية من قبل الحكومة على التعليم عن طريق المستشار البريطاني «بلجريف».

سجَّل عام 1928م أهمَّ حدثٍ تعليمي في البحرين وفي الخليج بافتتاح أول مدرسةٍ نظاميةٍ حكوميةٍ للبنات[8] كان مقرُّها في «المُحَرَّق»، وهي مدرسة «خديجة الكبرى» وكانت أول معلمةٍ هي «مريم الزياني»، وفي عام 1929 – 1930م تم تحويل منزل السيد «عبد الرحمن الزياني» إلى مدرسة للبنات، واتخذت من «المُحَرَّق» مقرًّا لها وكانت المديرة هي «فاطمة البياتي». وعلى الرغم مما كان سائدًا من أن تعليم البنات بدعةٌ وعملٌ لا يتفق مع العادات والتقاليد، وعلى الرغم من النقد الشديد من بعض الناس فإن المدرسة ازدهرت، ونالت التأييد من الأسرة الحاكمة ومن بعض المثقفين، وكان من بينهم تاجر اللؤلؤ «محمد علي زينل». كان رئيس لجنة التربية الشيخ «عبدالله بن عيسى آل خليفة» هو الذي دعا إلى إنشاء المزيد من المدارس. وسارت المدرسة على خطى متقدمةٍ نحو المزيد من العطاء، وتمتعت بشعبيةٍ واسعةٍ حتى أن لجنة التربية والتعليم تلقت طلبًا بفتح مدرسة للبنات في «المنامة» وزاد الإقبال عليها كثيرًا.

في عام 1939م افتتحت المدرسة الثالثة في «الحدِّ». وفي بداية هذا العام أصدر الشيخ «عبدالله آل خليفة» وزير التربية والتعليم أمرًا بتعيين السيدة «بلجريف» زوجة المستشار البريطاني وقتئذ مراقبةً لمدارس البنات، وكانت تعمل تطوُّعًا وبدون راتب[9]. وفي هذا العام ابتعثت حكومة البحرين – وبعد مرور عشرة أعوام في عام 1939م على تعليم المرأة في البحرين– ثلاث طالبات؛ لتأهيلهن للتدريب، وهن «لولوة الزَّياني» والسيدة «زعفران»، و «شريفة الزياني» إلى بيروت، وثلاثًا أخريات لبغداد؛ لتأهيلهن للتمريض، وهن «فاطمة بنت علي الزياني»، و «فاطمة يوسف الزياني» و «عائشة

يوسف الزياني» التي كان لها الدور والفضل الأكبر في ولادة الجمعيات، خصوصًا بعد أن أتمت دراستها في جامعة كمبردج[10].

كان منهج التدريس في مدارس البنات يتضمن القرآن الكريم، ومبادئ الدين والقراءة والكتابة والحساب والجغرافية والتاريخ والشعر والقواعد والإنشاء والصحة والتدبير المنزلي والتصميم والأشغال اليدوية، ويتم تعليم اللغة الإنجليزية في الصفوف العليا وحسب. ولم يكن الهدف الرئيس من تأسيس هذه المدارس هو تدريبهن؛ لكي يتخرجن للعمل وكسب الرزق في الوظائف، وإنما كان الهدف من ذلك هو تدريبهن على التدبير المنزلي وتربية الأطفال.

في عام 1943م و بسبب ازدياد عدد المدارس وعدد الطالبات الملتحقات بها، فرضت الضرورة استقدام مدرسات من الخارج؛ لتعليم البنات. ولقد واجهت هذه المدارس عدة مشكلات بسبب تأخر التحاق المدرسات من الخارج لمدة شهر عن العام الدراسي مما اضطر المدرسات المواطنات أن يقمن بسدِّ هذا النقص، وأن يؤدين واجباتهن بإخلاص على الرغم من مؤهلاتهن المتواضعة.

جاء في تقرير من السيدة «بلجريف» عام 1944م أن مدارس البنات سجلت تقدمًا ملحوظًا في هذا العام، حيث تمَّ افتتاح صفوف دراسية إضافية في كافة المدارس بسبب ازدياد عدد الطالبات في المرحلتين الابتدائية والثانوية. وعلى الرغم من تعيين جميع المتخرجات من المدارس كمدرسات فإنه كان هناك نقصٌ في الكوادر بشكل كبير[11].

وبقي الوضع على ما هو حتى حلَّ عام 1950م، فبلغ عدد الطالبات في الفترة الأولى 1356 طالبة، وبلغ عددهن في الفترة المسائية 1763 طالبة[12].

أدَّى ضيق المدارس، وعدم توافر المعلمات إلى عجز هذه المدارس عن استيعاب الطالبات المستجدَّات، حيث كانت الصفوف الابتدائية مزدحمةً، في حين أن الصفوف العليا (الثانوية) ضئيلة عدد الطالبات.

ومع هذا التقدم تمَّ اقتراح افتتاح مدرسة ثانوية، ولكن هذا الاقتراح لم يقابل بالحماسة المطلوبة؛ لأن زواج الفتاة يغلب في هذه المرحلة، وربما كانت هناك معارضةٌ

من أسرتها. إلا أنه في عام 1951م تَمَّ بالفعل افتتاح فصولٍ ثانويةٍ فكانت البداية بإحدى عشرة طالبة، ولكن حدث ما هو متوقع؛ حيث إن الفتاة تنسحب عند بلوغها سن الخامسة عشرة، ولهذا فقد كان عدد الخريجين البنين أعلى من عدد الخريجات البنات.

في تقرير 1952 – 1953م ، تم افتتاح ثلاث مدارسٍ فأصبح عدد المدارس تسعًا ابتدائيةً، وواحدةً ثانوية، وبلغ عدد الطالبات 2272 طالبة[13]. حتى إذا بلغ عام 1953م نهايته كانت هناك إحدى عشرة مدرسة ابتدائية ومدرسةٌ ثانويةٌ واحدة، وعدد الطالبات بلغ 3386 طالبة، أما هيئة التدريس فبلغ تعدادها 125 مدرِّسة[14].

وفي عام 1957م ازدادت أعداد المدارس حتى بلغت ثلاث عشرة مدرسةً تضم 3941 طالبة. وفي هذا العام قامت الحكومة بإرسال ثماني بناتٍ إلى الخارج؛ لمواصلة التعليم، منهن ستٌّ إلى بيروت، واثنتان إلى إنجلترا. وفي عام 1958م بلغ عدد الطالبات في المرحلة الابتدائية 4909 طالبة. في حين كان عدد طالبات المرحلة الثانوية 110 طالبة.

بعد عامين في 1959م بلغ عدد الطالبات الكلي 5467 طالبة[15]، وقامت الحكومة باستقدام 22 مدرِّسةً جديدة؛ لاستيعاب الزيادة الطارئة. وفي هذا العام تمَّ ولأول مرة الاحتفال في المدارس بعيد الأم، ودعيت الأمهات لحضوره. وبلغ عدد الطالبات في هذا العام في المرحلة الابتدائية 5315 طالبة، وعدد الطالبات في المرحلة الثانوية 152 طالبة، وارتفع عدد المدارس في هذا العام إلى خمس عشرة مدرسةً، وعدد الطالبات في عام 1960م إلى 6486 طالبة.

وفي عام 1961م تمَّ استحداث قانون تعيين سكرتيراتٍ للمديرات؛ لتخفيف العبء عن المديرات. وبلغ عدد الطالبات في هذا العام 7764 طالبة. كما تم في هذاالعام العمل بنظام المراحل الثلاث من حيث كان قبلاً يقتصر على الابتدائي والثانوي.

وشهد التعليم في هذا العام تطورًا كبيرًا، وحظي باهتمام الشيخ «عيسى بن سلمان آل خليفة»؛ حيث تمَّ إنشاء العديد من المدارس والمعاهد ، وتم إيفاد البعثات

الدراسية ، وتشجيع المتفوقين والمتفوقات بإقامة احتفالٍ لهم في عيد العلم من كل عام؛ حيث تشير الإحصائيات إلى ارتفاع أعداد الإناث في العام الدراسي 1967/1966مً، فبلغن 15819 طالبة، وهن يتوزَّعن على المراحل الدراسية الثلاث.

وتشير إحصاءات التعليم لعام 1981/1980م، إلى أنه في العام الدراسي 1972/1971م بلغ عدد الطالبات 21982 طالبةً موزعات على مختلف المراحل التعليمية في المدارس الحكومية. وفي العام الدراسي 1977/1976م بلغ العدد 27332 طالبة.

وعلى الرغم من هذا التطور الذي شهده التعليم، فإنه ظل متفاوتًا بين الذكور والإناث في هذه الفترة، إلا أن هذا التفاوت مال إلى الانحسار. وهذا ما نلمسه من خلال إحصائيةٍ قامت بها وزارة العمل والشئون الاجتماعية، وفيه أنه في عام 1982م ارتفعت نسبة الإناث إلى نحو 61.3 % في حين بلغت عند الذكور 32.4 %. وهذه النسبة المرتفعة تدل على ازدياد الإقبال من قبل الإناث على التعليم. حتى إذا ما وصلنا إلى العام 1983/1982م كان عدد الطالبات قد بلغ 35460 طالبة.

وفي العام 1986م بلغ عدد الطالبات في جميع المراحل الدراسية 43244 طالبة، وعدد الفصول 1261 فصلاً.

وفي التسعينات ارتفع عدد الإناث في المدارس الحكومية، وبالتحديد في العام الدراسي 1991/1990م، حيث بلغ عددهن في المدارس الابتدائية 28448 طالبة، وفي الإعدادية 12473 طالبة، وفي المرحلة الثانوية 9134 طالبة، كما بلغ عدد الفصول في جميع المراحل الدراسية 1498 فصلٍ. وفي العام الدراسي 1996/1995م بلغ عددهن 55089 طالبة في جميع المراحل الدراسية. وارتفع مع حلول عام 2000م إلى 59030 طالبةً، في حين بلغ عدد الفصول 1967 فصلٍ، وبلغ عدد المدارس 95 مدرسة.

التعليم الجامعي:

أما بالنسبة إلى التعليم الجامعي، فقد بدأ التحاق الفتاة البحرينية بالجامعات الخارجية منذ الخمسينات عندما تولت الحكومة ابتعاث الطالبات المتفوقات إلى عدة

جامعاتٍ في بعض الدول العربية مثل لبنان، فضلاً عن قيام عددٍ من الأهالي بإرسال بناتهن إلى مصر والعراق وسوريا.

أما فيما يتعلق بالالتحاق بالجامعات المحلية، فقد تمَّ افتتاح المعهد العالي للمعلمين في عام 1966م، كما افتتح معهدٌ آخر للمعلمات في عام 1967م، وكان الهدف من إنشائهما هو إعداد معلمين ومعلماتٍ للمرحلتين الابتدائية والإعدادية في تخصصاتٍ مختلفة.

ثم أُسست الكلية الجامعية للعلوم والآداب والتربية في عام 1978م، عندما تمَّ إنشاء جامعة البحرين وذلك بتاريخ 1986/5/24م[16]، حيث دُمجت الكلية الجامعية للعلوم والآداب والتربية وكلية الخليج للتكنولوجيا في جامعة البحرين، وأصبحت الجامعة تضم كليات: الآداب والعلوم، والتربية، والهندسة، وكلية إدارة الأعمال.

محو الأمية:

هذا إلى أن مملكة البحرين «عرفت برامج محو الأمية منذ أواخر الثلاثينات من هذا القرن، وذلك عن طريق الجهود الأهلية التطوعية[17] والنوادي الوطنية، وكانت هذه البرامج خاصةً بالرجال حتى بداية الستينات، حين بدأت الجمعيات النسائية في فتح فصولٍ لمحو أمية النساء. ثم تمَّ تشكيل اللجنة الأهلية المشتركة لتعليم الكبار عندما دعا نادي الخريجين عام 1971م النوادي والجمعيات إلى المساهمة في برامج محو الأمية. وتمكنت اللجنة من فتح ثمانية فصولٍ دراسيةٍ للنساء، وخمسة فصولٍ للرجال، وكان التدريس يتمُّ طوعًا من أعضاء الأنديةٍ والجمعيات. كما أن وزارة التربية والتعليم كانت تقدم العون المادي إلى اللجنة، وتساهم بالكتب والقرطاسية إلى جانب استخدام المباني المدرسية كمراكز مسائيةٍ لمحو الأمية.

واستمر نشاط اللجنة الأهلية في مجال محو الأمِّية حتى عام 1974/73م حين تولت وزارة التربية والتعليم مسئولية محو الأمية وتعليم الكبار في البلاد بشكلٍ رسميٍّ، ومن هنا بدأت الجهود الحكومية تتضافر مع الجهود الأهلية[18].»

وفي عام 1983م أنشئت إدارةٌ ضمن وزارة التربية والتعليم مختصةٌ بتعليم الكبار

من النساء؛ لمساعدتهن على إكمال تعليمهن؛ سعيًا إلى خفض مستويات الأمية لدى الإناث. وبلغ عدد مراكز تعليم الكبار في البحرين 52 مركزًا (15 مركزاً للذكور، و37 مركزًا للإناث). ومما أكد نجاح هذه الجهود النتائج التي أظهرت أن نسبة الأمية قد بلغت في عام 1971م 66 %، وانخفضت في عام 1981م إلى 41 %، حتى وصلت في عام 1983م إلى 28 %.

وتُعَدُّ هذه النسبة من أدنى المعدَّلات في الدول النامية، وتقترب من المعدلات الموجودة في الدول المتقدمة في مجال محو الأمية. كما يرجع سبب انخفاض نسبة الأمية في البحرين إلى ارتفاع استيعاب الأطفال من سن التدريس التي بلغت 100 % ، إضافة إلى انخفاض نسبة التسرُّب في المدرسة.

وعلى الرغم من انخفاض نسبة الأمية، نلاحظ أنَّ نتائج الدراسة الميدانية أظهرت أن الأميات ينقطعن عن مواصلة الدراسة لجملةٍ من الأسباب، منها أن بعضهنَّ لا يجدن ضرورةً أو رغبةً في ذلك، في حين أن بعضهن الآخر يربط ذلك بمعارضة ربِّ الأسرة، في حين تتعذَّر أُخريات بانشغالهن بالأعباء المنزلية، أو عدم وجود مركزٍ قريب. الأمر الذي يمكن أن نعيده إلى الأسباب التالية:

1. عدم رغبة الفتاة في إكمال التعليم؛ لشعورها بالاكتفاء الدراسي.
2. دخول ميدان العمل.
3. الزواج الذي يُعَدُّ من الأسباب الرئيسة لانقطاع الفتيات.
4. معارضة ربِّ الأسرة، وهذا من الأسباب الهامشية [19].

يكفل الدستور البحريني حق التعليم ومجانيته، في جميع مراحل الدراسة الابتدائية والإعدادية والثانوية، وفي جميع مناطق البحرين كما جاء في المادة (7) الفقرة (أ) من دستور البحرين القاضية بإلزامية التعليم ومجانيته والقضاء على الأمية.

ولكنْ؛ ماذا استفادت المرأة من النظام التعليمي؟

إن النظام التعليمي وفَّر لأعدادٍ كبيرةٍ من النساء فرص التعليم مما أدى إلى

خفض الأمية بينهن. فهل معنى هذا أن النظام التعليمي استطاع أن يؤدي إلى تَحَوُّلٍ جوهري في وضع المرأة في المجتمع؟

أما الإيجابيات الثلاث التي حصلت عليها المرأة البحرينية من النظام التعليمي فهي:

- العمل:

فعلى الرغم من أن المرأة قد عملت في القطاع «غير المدفوع الأجر» دون أن تكون متعلمةً، نلاحظ أن التعليم أتاح لها فرصة المشاركة في «القطاع المدفوع الأجر» بعد أن وفَّر لها المؤهلات اللازمة لذلك.

- الجمعيات النسائية:
- وفي عام 1955م تمَّ تأسيس أول جمعية نسائية هي «جمعية نهضة فتاة البحرين» تلتها «جمعية رعاية الطفل والأمومة». [20] وتوالت بعد ذلك الجمعيات النسائية التي انخرطت المرأة البحرينية فيها. وفي البداية كان عملها مقتصرًا على العمل الخيريِّ ومساعدة الأسر المحتاجة وتعليم المرأة. ولقد نرى أن هذه الجمعيات سعت إلى النهوض بالمرأة من الناحية الثقافية والاقتصادية بعيدًا عن السياسة.

وخلال وجودهن في الخارج لإكمال تعليمهن الجامعي، حصلت الطالبات البحرينيات على تجارب، واستفدن من الخبرات والمعلومات التي اكتسبنها؛ الأمر الذي أسهم في تغيير اتجاهاتهن ومواقفهن في كثيرٍ من القضايا والأمور.»

المرأة والعمل:

كان لصناعة النفط دورٌ أساسيٌّ في تحويل مجتمع البحرين من مجتمع تقليديٍّ قائم على الزراعة والغوص وصيد الأسماك إلى دولة نظام رأسمالي. وهذا ما أدى إلى تحويل الأيدي العاملة من العمل التقليدي إلى عملٍ صناعيٍ.

في السابق كان الذكور يتمركزون في الغوص وصيد الأسماك. وانحصر إسهام المرأة الاقتصادي في المساعدة على أعمال الزراعة والرعي وبيع الأسماك والمنتجات

المنزلية. وكانت المرأة ودورها الاجتماعي والاقتصادي محكومةً بكونها رديفًا لذكرٍ معين هو الأب أو الأخ أو الزوج أو الابن. لكنّ بتطور الاقتصاد تحولت النساء إلى العملٍ في قطاع الخدمات، مثل التدريس والتمريض والطباعة والسكرتارية.

وكانت العادات والتقاليد تلعب دورًا رئيسًا في تقييد عمل المرأة؛ حيث لا يسمح لها بالاختلاط بالرجال، ولا يسمح لها بالعمل في المهن غير المقبولة اجتماعيًّا.

تقول السيدة «فائزة الزياني» عن المرأة في مجالات العمل والإنتاج: «إن المرأة البحرينية بقيت مدةً طويلةً حبيسة العادات والتقاليد داخل المنزل، كما هي الحال في الدول المتخلِّفة، حتى بدأت إشعاعات النور تتسرب داخل الأسوار عن طريق التعليم النظامي للإناث. وكان لهذا أثره المهم في رفع المستوى الاجتماعي والثقافي للأسرة؛ إذ أقبلت الفتيات في المدن على المدارس مما استدعى وجود مدرِّسات يقمن بتربية الجيل، ومن هذا المنطلق للعمل النسائي في بلادنا، ظهرت فكرة العمل خارج المنزل، لاقتناع بعض الأسر بأهمية هذا الدور التربوي».

كانت فترة الخمسينات هي البداية لممارسة المرأة لأعمال أخرى غير التدريس والتمريض، ومنها العمل في البنوك. وكل هذا يرجع إلى التطور والتوسع في الأنشطة الاقتصادية. وقد وضَّحت إحصاءات 1959م أن عدد النساء العاملات بلغ 957 ؛ أي ما يعادل 3.2 % من مجموع القوى العاملة. واستمر الوضع على ماهو عليه حتى بداية الستينات عندما قامت الحكومة بتوسيع مجال الصحة مما أدى إلى زيادة الطلب على الممرضات، فتمَّ إنشاء مدرسة للتمريض شهدت إقبالاً من الفتيات. كما قامت شركة «بابكو» بدوراتٍ تدريبية للفتيات في مجال السكرتارية، وبهذا نجد أنه في فترة نهاية الستينات كانت المرأة عاملةً رئيسةً في التدريس والتمريض والسكرتارية.

في فترة السبعينات شهدت البحرين تطورًا اقتصاديًّا يعود إلى ارتفاع أسعار النفط وما رافقه من تغييرٍ جذريٍّ على كافة المستويات، إضافةً إلى تَحَوُّل البحرين إلى مركزٍ ماليٍّ ومنطقة جذبٍ للشركات الغربية التي كان من بينها عددٌ كبيرٌ من البنوك؛ الأمر الذي سمح للمرأة بدخول مجال السكرتارية والطباعة. وقد شهد العام

المذكور – 1970م– أيضًا تخرج أعداد كبيرة من البحرينيات الباحثات عن عمل. وبهذا نستنتج أنه في هذا العام بدأت تتغير نظرة المجتمع إلى المرأة العاملة. وتشير نتائج تعداد 1971م إلى أن عدد العاملات وصل إلى 1848 امرأة عاملة أي ما يعادل 4.9 % من مجموع القوى العاملة.

وبحلول عام 1980م ازداد تطور عمل المراة حتى أصبحت تعمل في مجال الهندسة والصحافة والمحاماة؛ حيث بيَّن تعداد 1981م أن عدد العاملات قد وصل إلى 4874 امراة عاملة أي ما يعادل 12.9 % من مجموع القوى العاملة في حين أنه كان في عام 1971م 1848 امرأة عاملة. وقد وضح هذا التعداد أيضًا أن نسبة مشاركة النساء المتزوجات بلغت 8.9 %، في حين بلغت عند غير المتزوجات 17.1 %. ونستنتج من ذلك أن المرأة العاملة غير المتزوجة كانت لها الفرصة الكبرى في العمل.

وإذا أردنا أن نعقد مقارنةً بين تعداد عام 1971م، وتعداد عام 1981م فإننا نلاحظ ما يلي:

فيما يتعلق بالقطاعات الاقتصادية، انخفضتْ نسبة العاملات في الخدمات الاجتماعية من 85.9 % في عام 1971م إلى 68.2 % في عام 1981م.

وفيما يتعلق بالمهن، فإن النساء متمركزات في المهن الكتابية؛ حيث إن النسبة ارتفعت من 10.3 % في عام 1971م إلى 41.2 % في عام 1981م. وكان مجال الاختزال والطباعة والسكرتارية هو المستحوذ على أكبر نسبةٍ من العاملات، في حين أن نسبة مشاركة المرأة في المهن الفنية انخفضت من 52.8 % إلى 43 %. وكذلك انخفضت نسبة مشاركة المرأة في المهن الإدارية والإشرافية من 2.2 % إلى 0.5% إضافة إلى انخفاض النسبة في مجال الخدمات من 30.1 % إلى 10.8 %.

ومن هذه النسب وهذين التعدادين نستنتج أن المرأة قد توجهت إلى الأعمال ذات الأجر الأعلى. أما في مجال مشاركة المرأة في العمل فيبدو أنه على الرغم من تزايد أعداد النساء العاملات سنويًّا نلاحظ أنهن مازلن يتركزن في مهنٍ معينة. وقد أُجريت دراسةٌ على العاملات، وتبين أن هناك علاقةً بين عملهن ومستواهن التعليمي؛ حيث

أظهرت الدراسة أن 85 % من العاملات حاصلاتٌ على شهادةٍ تعليميةٍ و 12.4 % هن أُمِّيات. وأما عن العلاقة بين عمل المرأة ومستواها التعليمي، فإن نسبة الإناث العاملات الحاصلات على الشهادة الثانوية، أو شهادة أعلى قد مثلن 72 %، مما يعني أنه كلما ارتفع مستوى المرأة التعليمي ازداد إقبالها على العمل. أما الباحثات عن عمل واللاتي بلغت نسبتهن 80 % فهنَّ حاصلاتٌ على شهادة ثانوية وأعلى، في حين شكَّلت نسبة الحاصلات على شهادةٍ إعداديةٍ وأقل 65 %.

المرأة وقوانين العمل:

منحت قوانين العمل بالبحرين المرأة العديد من الحقوق، فإجازة الأمومة، وإجازة عدة الوفاة، ومرافقة الزوج، وساعة الرضاعة. وأما الأنظمة المتعلقة بالوظيفة العامة في البحرين، والتي تؤكد عدم التفرقة بين الموظف والموظفة فيما يتعلق بقواعد الترقية والمعاملات المالية، فقد شجَّع المرأة على الانخراط في الوظائف الحكومية.

كما تضمَّن قانون العمل مواد أخرى ذات علاقةٍ بالمرأة العاملة، جاء فيها أنه «لا يجوز تشغيل النساء ليلاً فيما بين الساعة الثامنة مساء والسابعة صباحًا، ويُستثنى من ذلك دور العلاج والمنشآت الأخرى التي يصدر بشأن العمل بها قرار من وزير العمل والشئون الاجتماعية.»

كذلك حظر القانون تشغيل النساء في الصناعات، أو المهن الخطيرة، ونصَّ على أنه «يُحظر تشغيل النساء في الصناعات، أو المهن الخطرة والمضرَّة بصحتهن وصحة الجنين التي يصدر بها قرار من وزير الصحة بالاتفاق مع وزير العمل والشئون الاجتماعية.»

كما أجاز القانون للمرأة العاملة «أن تحصل على إجازة وضع بأجرٍ كاملٍ لا تُخصم من إجازتها السنوية، مدتها خمسة وأربعون يومًا، تشمل المدةً التي تسبق الوضع أو التي تليه بشرط أن تُقدَّم شهادةٌ طبيةٌ معتمدة من وزير الصحة مبينًا فيها التاريخ الذي يرجح حصول وضعها فيه. ويجوز لها أن تحصل على إجازة بدون أجرٍ، مدتها خمسة عشر يومًا علاوةً على الإجازة السابقة.»

ويحقُّ للعاملة أن تأخذ ساعةً في اليوم الواحد بقصد إرضاع مولودها الجديد كما جاء في المادة (62) من قانون العمل في القطاع الأهلي. ومن الجدير بالذكر أن الألفية الجديدة شهدت تَقَلُّد المرأة لعددٍ من المناصب القيادية البارزة، من أهمها وصولها إلى منصب وزيرٍ أو وكيل وزارةٍ أو وكيل وزارةٍ مساعدٍ، أو سفير ومدير عام.

مع هذه الحقوق التي منحتها القوانين المرأةَ العاملة، فهناك واجبات كان عليها القيام بها منها:

1 - التوفيق بين واجباتها في تربية أطفالها وأمور منزلها، وبين وظيفتها، فلا يجب أن تطغى إحداها على الأخرى.

2 - مواجهة منافسة الرجل لها، وعدم التسليم بتفوقه عليها.

3 - نظرة المجتمع إلى عملها، بالإضافة إلى التقاليد والقيم الموروثة التي ستقف عائقًا في طريقها المهني.

4 - ظهور حاجاتٍ جديدةٍ نتيجةً لعملها، ومن هذه الحاجات:

1 - تنمية معارفٍ المرأة.

2 - خلق عناصر بديلةٍ للقيام بدورها في الأسرة خلال غيابها.

3 - حتمية وجود خادماتٍ معاوناتٍ لها داخل المنزل؛ لرعاية الأطفال والأعمال المنزلية.

4 - سَنُّ تشريعاتٍ تأمينيةٍ صحيةٍ واجتماعية.

المرأة والسياسة:

من المعلوم أنَّ المرأة البحرينية قد سبقت أخواتها في دول الخليج العربي في حصولها على التعليم، كما جعلها تطور التعليم على درجةٍ من الوعي؛ الأمر الذي هيأ لها طريقًا ممهدًا لدخول الحياة السياسية من خلال الحركة الوطنية. فقد شاركت المرأة البحرينية في الخمسينات وبالتحديد عام 1951م في أول انتخاباتٍ بلديةٍ، ولكنها حصلت على حق التصويت وحسبُ، دون الترشيح. وهذه تُعَدُّ أول ممارسةٍ سياسيةٍ عمليةٍ للمرأة. وفي هذه الفترة برز دور المرأة في الحركة الوطنية عن طريق

اشتراكها في المظاهرات ضد الاستعمار، وأقرب مثال على ذلك ما حدث في حرب 1956م المعروف بالعدوان الثلاثي على مصر.

في فترة الستينات كان للمرأة نشاطٌ داخل الحركات السرِّية التي نمت بين الطلبة الدارسين في الخارج، مما أدى إلى إكسابها العديد من الخبرات، فضلاً عن زيادة الوعي لديها. وفي السبعينات اتجهت سياسة الجمعيات إلى المطالبة بحقوق المرأة السياسية. فبموجب قانون الانتخابات في عام 1973م حصلت المرأة على نصيبها من التصويت والترشيح، وعندما سلب منها هذا الحق نتيجة للخشية الاجتماعية والأفكار التقليدية السائدة في مثل هذه المجتمعات العربية، قامت كلٌّ من جمعيتي «نهضة فتاة البحرين» و «أوال» النسائية برفع رسالة احتجاج إلى المجلس الوطني مستنكرةً فيه عدم السماح للمرأة بالمشاركة في الانتخابات. [21]

في التسعينات أصبح للمرأة دورٌ سياسي واضح، حيث قامت الجمعيات النسائية في عام 1992م بتوقيع عريضةٍ رُفعت إلى الحكومة؛ للمطالبة بالحياة الديمقراطية. وتوالت بعد ذلك مشاركات النساء إلى جانب الرجال في المعركة الديمقراطية؛ حيث شهدت الساحة العديد من المسيرات النسائية التي تطالب بعودة الحياة البرلمانية.

في عام 1999م أعلن صاحب الجلالة الملك «حمد بن عيسى آل خليفة» بعدَ تولِّيه الحكم، إعطاء المرأة حق الترشيح والانتخاب. وكان هذا الأمر الخطوة الأولى لمواصلة المرأة بالمطالبة بحقوقها. [22]

وبحلول عام 2000م وصلت المرأة إلى أرقى الحقوق الديمقراطية، حين أعلن رئيس الوزراء الشيخ «خليفة بن سلمان» أن مجلس الشورى سيضمُّ مشاركاتٍ نسائية، وبعد أشهر تمَّ الإعلان عن تعيين أربع نساء في المجلس؛ أي ما يعادل 10 %، في مقابل 36 رجلاً. وقد تكون هذه النسبة ضئيلةً، ولكنَّ مجرد دخول المرأة المجلس يعني أنها مساهمةٌ في صنع القرار. [23] وقد أثبتت المرأة وجودها من خلال مناقشتها للعديد من القضايا الاجتماعية، بالإضافة إلى إبداء رأيها في قانون الانتخابات البلدية، واتفاقية

عدم التمييز ضد المرأة. [24]

توالت الخطوات السياسية للمرأة. فعند إطلاق صاحب الجلالة الملك «حمد بن عيسى آل خليفة» مشروع ميثاق العمل الوطني الذي كان تمهيدًا لعودة الحياة البرلمانية، شاركت ستُّ نساءٍ في إعداد مسودة الميثاق. وعند التصويت شكلت النساء نسبةً كبيرةً بلغت 49% من الكتلة الانتخابية. وتضمَّن الميثاق العديد من البنود الخاصة بالمرأة تعترف بدورها في المجتمع، ومنها:

ذكر البند (1) من الفصل الأول، (ثانيا)، أن المواطنين متساوون في الحقوق والواجبات أمام القانون، لا تمييز بينهم بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين.

ونصَّ البند (1) من الفصل الأول (سادسا) أن الدولة مسئولة عن حفظ كيان الأسرة الشرعي، وتحمي في ظلها الأمومة والطفولة. بمعنى أن الدولة تكفل الضمان الاجتماعي في حالة العجز عن العمل أو الترمُّل أو اليتم.

وتتوالى خطوات تمكين المرأة حينما أعلن صاحب الجلالة الملك «حمد بن عيسى آل خليفة» عن إنشاء لجنة تفعيل الميثاق، ومهمتها مراجعة القوانين والتشريعات واقتراح التعديلات عليها، حيث تمَّ تعيين سيدتين في هذه اللجنة. ومن إنجازاتها تعديل القانون الخاص بالجمعيات الذي يحدُّ من نشاطها السياسي.

الجمعيات الأهلية النسائية في البحرين:

توجد حاليًا خمس جمعيات نسائية، ثلاثٌ منها في المنامة، وهي جمعية «نهضة فتاة البحرين»، وجمعية «رعاية الطفل والأمومة»، وجمعية «النساء الدولية»، وواحدةٌ في المحرق، وهي جمعية «أوال النسائية»، وواحدة في الرفاع وهي جمعية «الرفاع الثقافية الخيرية» [25]. وسنتحدث عن هذه الجمعيات بشكل عام.

- جمعية رعاية الطفل والأمومة:

تأسست سنة 1960م.

ومن أهدافها :

1. غوث الملهوف، ومساندة الضعفاء والمحتاجين.
2. مساعدة الأمهات على الارتفاع بمستواهن المعيشي والثقافي والاجتماعي.
3. رعاية الأطفال وتنشئتهم وتهيئتهم للمرحلة الابتدائية.
4. رعاية الأطفال المعوقين عقليًّا، وسمعيًّا، وتعليمهم.
5. تأهيل الفتيات في الريف وتوعيتهن.

وشاركت الجمعية في الكثير من ورش العمل والاجتماعات والندوات والمؤتمرات المحلية المتعلقة بالمرأة والطفل.

- جمعية أوال النسائية:

تأسست عام 1969م، وتمَّ إعادة تسجيلها في عام 1991م. وهي أول جمعيةٍ نسائيةٍ في المحرق، وتهدف إلى النواحي التوعوية والحقوقية للمرأة.

ومن أنشطتها:

1. توعية المرأة من خلال مشروع ريادي (محو الأمية لنساء المحرق).
2. دعم حق المرأة السياسي في أول انتخابات ديمقراطية في البحرين.
3. التوعية الصحية لمراكز محو الأمية.
4. افتتاح أول روضةٍ في المحرق.

وتقوم بعقد الندواتٍ والمحاضرات وأسابيع ثقافية وورش عمل وحلقات دراسية. وشاركت في العديد من اللجان الوطنية والأهلية التطوعية لخدمة المجتمع. وشاركت أيضًا في المؤتمرات والحلقات الدراسية المتعلقة بالمرأة. (26)

- جمعية الرفاع الثقافية الخيرية:

تأسست سنة 1970م، وأُعيد تسجيلها عام 1991م.

- الجمعية النسائية الدولية :

تأسست عام 1975م، وأُعيد تسجيلها عام 1993م.

- جمعية نهضة فتاة البحرين:

تأسست عام 1955م، وأُعيد تسجيلها عام 1991م.

أهداف الجمعيات النسائية :

للجمعيات الأهلية النسائية مجموعةٌ من الأهداف، تتمثل في:

- رفع مستوى المرأة الثقافي والاجتماعي.
- إعداد الأبحاث الاجتماعية، وتنظيم الحلقات الدراسية عن المشكلات الاجتماعية في البحرين.
- المشاركة الإيجابية في خدمة الوطن بالعمل في الميادين الخيرية.
- إدماج المرأة في التنمية الشاملة.
- القضاء على الأمية ومظاهر الجهل والتخلف بين فئات النساء.
- نشر الوعي الثقافي والصحي والاجتماعي بين الأسر في المجتمع.

القوانين المنظمة لعمل الجمعيات الأهلية :

1. قانون التعاون رقم (8) لسنة 1972م. وتسري أحكام هذا القانون على جميع الجمعيات على اختلاف أنواعها، وتُعَدُّ بموجب هذا القانون وزارة العمل الشئون الاجتماعية هي الجهة الإدارية المختصة بتسجيل الجمعيات، والإشراف على سير عملها.
2. المرسوم بقانون رقم (21) لسنة 1989م، وفيه أنه «إيمانًا من الوزارة باعتبار الجمعيات الأهلية والمؤسسات التطوعية مساهمًا وشريكًا لها في عملية التنمية الشاملة، ولتواكب مسيرة هذه الجمعيات وأنشطتها وبرامجها التطورات السريعة للمجتمع البحريني، فقد قامت الوزارة بمراجعة شاملة للقوانين والأنظمة التي تنظِّم وتحكم هذه المؤسسات التطوعية بما يتيح لهذه المؤسسات الأهلية المشاركة بشكلٍ إيجابيٍّ وفعَّال في التنمية الشاملة».
3. القرار رقم (19) لسنة 1994م، ويقضي بأنه لايجوز للجمعية جمع المال من داخل أو خارج الدولة بأية وسيلة إلا بعد الحصول على ترخيص سابقٍ من الوزارة، وألا تزيد المدة المحدَّدة لجمع المال على شهرين من بدء تاريخ جمع المال على أن تُختم الإيصالات الخاصة بالتبرعات وتذاكر المشاركة في الحفلات والأسواق الخيرية

بختم الإدارة المعنية.[27]

العضوية في هذه الجمعيات:

لوحظ أن النساء اللائي التحقن بالجمعيات النسائيـــة قلَّةٌ، وقد بلغت نسبتهن 14 % بالنسبة إلى عدد السكان وحسبُ من مجموع النساء البحرينيات القادرات على الانضمام إلى هذه الجمعيات، ولا شك أن لهذا أسبابًا من أهمها:

1. رفض العديد من الأسر ارتباط المرأة بالمؤسسات الاجتماعية؛ لاعتقاد تلك الأسر أنَّ ذلك يتنافى مع القيم والعادات الاجتماعية والتعاليم الدينية.
2. دخول المرأة ميدان العمل وانشغالها بالارتباطات العملية.
3. قصورٌ في رؤية المرأة لدورها ومسئولياتها الاجتماعية.
4. عدم وجود الجمعيات النسائية في الريف حيث تكثر النساء.

النشاطات التي تمارسها الجمعيات:

- المشاركة في محو الأمية بين النساء البحرينيات.
- تقديم المساعدة المالية للأسر المحتاجة.
- المساهمة في التوعية الصحية والاجتماعية.
- إقامة الندوات بهدف نشر الوعي الثقافي.
- رعاية الطفل والأمومة من خلال مؤسساتٍ لدور الحضانة والرياض.
- المشاركة في إحياء المناسبات الوطنية.
- تدريب الفتيات من الأسر الفقيرة على فنِّ الخياطة والتطريز.
- تدريب الفتيات على فنِّ تصفيف الشعر.
- إقامة المعارض الخيرية.
- إقامة دوراتٍ تثقيفية للعاملين في الجمعيات التطوعية. [28]

مشكلات العملٍ الاجتماعي النسائي:

تعاني هذه الجمعيات الكثير من المشكلات، وتتمثل في:

- قلَّة عدد العاملات في مجال العمل الاجتماعي.

- قلَّة الوعي بأهمية العمل الاجتماعي التطوعي.
- قلَّة الموارد المالية.
- غياب صورة العمل المشترك بين الجمعيات النسائية.
- نوعية البرامج والخدمات التي تقدَّم من خلال المؤسسات الاجتماعية.

إن أغلب مشكلات العمل الاجتماعي النسائي يرتبط بظروف المرأة نفسها، وبظروف المتغيرات الاجتماعية. وتتمثل هذه المشكلات في:

أولاً: ضعف الإقبال على الجمعيات النسائية، وعدم التزام العاملين فيها:

لا يمكن للمرأة أن تطور نفسها باقتصارها على العمل الوظيفي. فالتطوع للعمل الاجتماعي هو الوسيلة لتنمية طاقات المرأة الذاتية، ولا جدوى منه إلا من خلال العمل الجماعي الممثل في الجمعيات.

إن عدد العاملات في الحقل الاجتماعي داخل هذه الجمعيات في انخفاضٍ على الرغم من ارتفاع عدد الإناث في البحرين، وارتفاع عدد الخريجات الجامعيات.

وهناك العديد من الأسئلة تطرح نفسها:

1. هل عزفت المرأة البحرينية عن فائدة العمل الاجتماعي وأهميته؟
2. هل هناك أثرٌ للتغيرات التي طرأت على المجتمع في عزوف النساء عن العمل الاجتماعي؟
3. هل لعمل المرأة، وخصوصًا في نظام النوبات، أثرٌ في ابتعادها عن العمل الاجتماعي؟
4. هل لظهور الجمعيات التخصصية المهنية والتحاق النساء بها بحكم التخصصات الجامعية دورٌ في ابتعاد النساء عن العمل الاجتماعي؟
5. هل للتغير الذي طرأ على العمران من حيث السكن، مع بقاء مقرَّات الجمعيات في مكانها، دورٌ في ضعف إقبالها؟
6. هل كان للمردود النفطي الكبير، وما صاحبه من تغيرٍ في السلوكيات، أثرٌ في شعور

المرأة بانعدام أهمية العمل الاجتماعي؟

وهناك مشكلةٌ أخرى تتمثل في المسجلات في هذه الجمعيات. فالكثير منهن لا تزاول أية فعاليات داخل الجمعيات إلا نادرًا وفي المناسبات والحفلات. فمسألة الالتزام تُعَدُّ ضروريةً للعمل الاجتماعي، فحين تخطط الجمعية لبرنامجها السنوي ترى في نهاية السنة أنها لم تحقق الكثير من هذه الخطة بسبب نقص العاملات.

ومن الطريف أن يصل الأمر ببعض الأعضاء عند حضورهن المؤتمرات النسائية إلى أن تدور أحاديثهن الجانبية عن الأزياء والموضة.

فالعمل الاجتماعي يحتاج إلى التضحية بالجهد والوقت والمال، وليس الاتكالية والمظهرية؛ حيث يتظاهرن بالنشاط والانتساب إلى الجمعية من دون أي نشاط فعلي.

ثانياً: تَرَكُّزُ الجمعيات النسائية في مناطق محدودة:

ومن الملاحظات التي دارت حول الجمعيات الأصيلة أنها تقتصر على مناطق جغرافية معينة، في المنامة، والمحرق والرفاع. وربما يعود سبب اقتصارها على مناطقها الجغرافية؛ لاعتقادها أن صغر مساحة البحرين وتواصُل مناطقها أمرٌ يلبي حاجة النساء؛ للاستفادة منها.

فالمرأة في القرية أكثر من غيرها حصارًا بالتقاليد والعادات وغمط الحقوق. وكان يجب على هذه الجمعيات أن توجِّه جهودها نحوها .

ثالثاً: جمود الأهداف وعدم تجددها:

مما لوحظ على أنشطة الجمعيات أنها ذات طابع وقتيٍّ بحسب مشكلات المجتمع. فمثلاً إذا برزت مشكلة المخدرات بسبب موت بعضٍ المدمنين، تقوم هذه الجمعيات بجعل الحدث ضمن أولوياتها؛ بمعنى أن الأحداث الطارئة في المجتمع هي التي تحدِّد برامجها. مما يستوجب إعادة النظر في أهدافها بين وقتٍ وآخر حتى يصبح العمل أداةً فعَّالةً في التطور الاجتماعي.

رابعاً: عدم كفاءة الأنشطة، وغياب التقييم الواعي لها:

لضعف إقبال النساء على هذه الجمعيات أسبابٌ، منها:

1. فقدان وعي النساء بأهمية هذه الأنشطة.
2. عدم تفرُّغ النساء لهذه الأنشطة.

وكان لكثرة المردود المالي من جراء النفط أثرٌ في توجه تفكير النساء نحو الإشباع المادي وانحصاره في المجال الاستهلاكي. وهناك قصور في أنشطة الجمعيات؛ إذ إنها لاتمس القضايا الأساسية للمرأة خاصةً ما يتعلق بمسألة الحقوق والتنبيه لمخاطر التوجه الاستهلاكي، مما أدى إلى انحسار دور الجمعيات متمثلًا في أنشطة رئيسةٍ ثلاثة:

ولقد اقتصرت أنشطة الجمعيات على ثلاثة مجالات هي:

1. العمل الخيري والمساعدات.
2. دو رالحضانة ورياض الأطفال بفضل خروج المرأة للعمل.
3. الندوات التثقيفية والبرامج التوعوية.

وكان لتركيز أنشطة الجمعيات على فعاليات ذات تَوجُّه ماديٍّ أثرٌ في تغيُّر الوعي عند النساء بأهمية العمل الاجتماعي، في حين أن هناك الكثير من القضايا التي تمسُّ المرأة والتي هي في حاجة إلى العرض، ومنها ما يتعلق بأمور المرأة العاملة والأجر وقانون الأحوال الشخصية.

وهناك مشكلةٌ أيضًا تتمثل في أنشطة الجمعيات؛ حيث إنها تقتصر على مخاطبة نساء المدن والمتعلمات، وأحيانًا أخرى كان اقتصار أنشطة الجمعية على النساء الأعضاء فقط، وليس هناك برامج توعيةٍ لطالبات المدارس بأهمية العمل الاجتماعي وأهمية الانضمام إلى الجمعيات النسائية.[29]

خامسًا: افتقار الجمعيات إلى الدعم المادي والفني المناسب والتدريب المستمرْ:

الدعم المالي مهمٌّ بالنسبة إلى استمرار الأنشطة الخيرية، وهي الغالبة على أنشطة

الجمعيات، بالإضافة إلى نقص عدد المتطوعين. ومع ارتفاع تكاليف الخدمات، فإن الجمعيات تقتصر على تنفيذ الأنشطة غير المكلفة.

وتتلقى هذه الجمعيات الدعم من بعض الجهات الرسمية المتمثلة في وزارة العمل والشئون الاجتماعية. فقد ارتفعت هذه المساعدات من 13300 دينار بحريني في عام 1977م لتصل إلى 60400 دينار في عام 1985م. ولكن هذه المساعدات لا تسمح للجمعيات بالتفكير في مشروعات جديدة؛ لأنها لا تكاد تغطي أنشطة الجمعيات المتمثلة في دو رالحضانة ورياض الأطفال وفصول تعليم الخياطة والاحتفالات. ولا يقتصر نقص الدعم المالي على الخدمات، بل على الجمعية نفسها؛ حيث إنها لا تستطيع التوسع في مقراتها.

سادسًا: غياب التنسيق المنظم بين الجمعيات النسائية:

ومما يشوب العمل الجماعي حتمية زيادة فعالية الخطط والبرامج، على أن يكون مشتملاً على الأهداف والخطط والأنشطة والتدريب. ومن منطلق هذا المفهوم توصلت الجمعيات النسائية إلى التنسيق فيما بينها، ولكنها اقتصرت على المؤتمرات والدورات التدريبية عن طريق اللجنة المشكلة من قبل وزارة العمل والشئون الاجتماعية، وهذا ليس كافيًا من أجل تشكيل اتحاد نسائي ولتجنب هذه المشكلات التي واجهتها الأنظمة المشكلة من أجلها منذ بداية السبعينات.

الاتحاد النسائي:

بدأت الفكرة في عام 1972م بناءً على مقترح حول انضمام الجمعيات البحرينية إلى عضوية الاتحاد النسائي العربي العام، فَتَمَّتْ مخاطبة وزارة العمل والشئون الاجتماعية، وجاء ردها بإقامة اتحاد نسائيٍّ بين الجمعيات النسائية البحرينية للتمثيل الخارجي الموحَّد؛ فتمَّ عقد اجتماعات انقسم فيه المجتمعون إلى قسمين:

1. جماعة رأت أن يكون الاتحاد جزئياً؛ أي إن كل جمعية تحتفظ بكيانها المستقل.
2. ورأيٌ رأى أن يكون الاتحاد كليًّا. مما أدى إلى فشل هذه المحاولات الأولية فتمَّ

عقد اجتماعٍ؛ لتشكيل اتحادٍ بين جمعيتي «نهضة فتاة البحرين» و «رعاية الطفل والأمومة»، لكنْ لم يكتب لهذه المحاولة النجاح بسبب انسحاب ممثلة جمعية النهضة. وفي عام 1975م تمَّ الاتفاق على تشكيل اللجنة الثقافية المشتركة للجمعيات النسائية، وتضمُّ جمعية «نهضة فتاة البحرين»، وجمعية «رعاية الطفل والأمومة»، وجمعية «أوال النسائية»، وجمعية «الرفاع الثقافية الخيرية». وبدأت نشاطها واقترحتْ من جديدٍ فكرة الاتحاد النسائي، لكنها باءت بدورها بالفشل الذي نعيده إلى الأسباب التالية:

1. غياب التشجيع والدعم الرسمي لفكرة قيام الاتحاد.
2. لم تكن الفكرة نابعةً من النساء الأعضاء، بل من جراء دعوةٍ من الاتحاد النسائي العربي العام.
3. غياب أهمية الاتحاد النسائي للجمعيات البحرينية لدى النساء العضوات.

واستمر عمل هذه اللجنة حتى 1987م، وتمَّ توقيفها من وزارة العمل والشئون الاجتماعية بسبب سحب الثقة من رئيستي جمعيتي «رعاية الطفل والأمومة» و «الرفاع» بها ، وكان ذلك احتجاجًا على استمرار عضوية جمعية «فتاة الريف» غير المشهرة.

اللجنة الثقافية المشتركة للجمعيات النسائية :

قامت وزارة العمل والشئون الاجتماعية بطلب إلى الجمعيات؛ لتقديم تصورٍ لبرنامج عملٍ بمناسبة العقد العالمي للمرأة. فقامت جمعية «أوال» بدعوة الجمعيات لتشكيل لجنةٍ مشتركةٍ لوضع هذا البرنامج؛ وقد اقتصرت الجمعيات في الاجتماع الأول على تقديم ندوةٍ للسيدات، وفي الاجتماع الثاني تضمَّن البرنامج:

1. إقامة ندوة.
2. إجراء بحوث عن المرأة.
3. إصدار مجلةٍ مشتركة.
4. تبني مطالب المرأة.
5. الاحتفال بيوم المرأة.

6. القيام بحملات صحية.

ثم توقفت نشاطات هذه اللجنة. وفي عام 1977م تمَّ تشكيل لجنةٍ تضمُّ الجمعيات النسائية، ووُضعت لها أهدافٌ تمثلت في:

- القيام بأنشطةٍ ثقافيةٍ مشتركةٍ بين الجمعيات.
- مناقشة القضايا المشتركة.

أما الإدارة فبالانتخاب لمدة تسعة أشهر، وتتكون من رئيسةٍ وسكرتيرةٍ وأمينة صندوق، على أن تُموَّل اللجنة من اشتراكات الجمعيات، بالإضافة إلى دخل النشاطات المقامة من قبل اللجنة. هذه النشاطات أسهمت في توثيق الصلات بين عضوات الجمعيات، ففي عام 1977م تمَّ تغيير اسم اللجنة إلى اللجنة المشتركة للجمعيات النسائية في البحرين بدلا من اللجنة الثقافية المشتركة، وتمَّ تحديد موعد الاجتماعات بيوم واحدٍ كل أسبوعين، وأن لكل جمعية صوتًا واحدًا. وتمت مناقشة العديد من القضايا منها موضوع إشهار جمعية «فتاة الريف»، وإصدار مجلة تُدعى «البشرى»، وتتضمن موضوعاتٍ مقدمةً من مختلف الجمعيات. ولكنْ بعد ذلك تمَّ إيقاف عمل اللجنة من طرف وزارة العمل والشئون الاجتماعية.

لجنة الأحوال الشخصية (مولد قانون الأحوال الشخصية):

كان لكثرة المشكلات والقضايا التي تصل إلى الجمعيات، في ظل عجزها عن حلها، كمشكلة الطلاق التعسفي، والخلاف على حضانة الأطفال، وزواج الرجل بأخرى من دون علم زوجته الأولى، وعدم الوفاء بدفع نفقاتها ونفقات أطفالها، وتطليق الزوجة من غير علمها، أن فرضتْ ولادة فكرة قانون الأحوال الشخصية في عام 1982م، حيث تم اقتراح تشكيل لجنة الأحوال الشخصية والمنبثقة من فكرة المحامي «حميد صنقور» عن ضرورة وجود قانون للأحوال الشخصية؛ وتمَّ الاتفاق بين الجمعيات المتمثلة في جمعية «نهضة فتاة البحرين» وجمعية «رعاية الطفل والأمومة» وجمعية «أوال النسائية» وجمعية «الرفاع الثقافية الخيرية» على تشكيل لجنةٍ مشتركةٍ تسمى لجنة تطوير الأوضاع التشريعية والقانونية للأسرة في البحرين، والهدف منها هو

الوقوف إلى جانب المرأة ومعاناتها في الأسرة والمحاكم. وانضمت إلى هذه اللجنة المحاميتان «هيا الخليفة» و «مريم الخليفة »، وعددٌ من الصحفيات، وكذلك مندوبات الجمعيات النسائية، وشخصياتٌ نسائيةٌ، وبعض الجمعيات الأهلية الأخرى، منها جمعية «الاجتماعيين» البحرينية، و «جمعية المحامين» البحرينية، و «جمعية تنظيم ورعاية الأسرة». وفي عام 1984م تم تغيير اسمها إلى لجنة دراسة الأحوال الشخصية في البحرين، وهدفها المطالبة بإصدار قانونٍ للأحوال الشخصية.

أهداف اللجنة :

1. القيام بحملات توعيةٍ بأهمية إصدار قانون للأحوال الشخصية.
2. محاولة كسب المؤسسات المعنية بشئون الأسرة، مثل وزارة العدل والشئون الإسلامية حول ضرورة هذا القانون.
3. الحوار مع رجال الدين من المذهبين.
4. استخدام الإعلام كوسيلةٍ للتعريف بأهداف اللجنة، وأنشطتها من أجل هذه القضية.

وفي سبيل ذلك قامت اللجنة بعدة أمورٍ هي:

1. عقد الندوات لطلبة المدارس الإعدادية والثانوية.
2. كتابة المقالات الصحفية حول قضايا الأسرة.
3. عقد لقاءاتٍ مع المسئولين والوزراء.
4. لقاءاتٌ مع عددٍ من رجال الدين.

بعد عامين في 1986م أصبحت اللجنة مشكَّلةً من الرجال والنساء المهتمين بهذه القضية، كما انضمَّ العديد من الجمعيات النسائية والأهلية والحقوقية إلى هذه اللجنة بناءً على دعوةٍ من الجمعيات المؤسسة. وبعد هذا العمل والجهد المبذول تمَّ اختيار إحدى أعضاء اللجنة من جلالة الملك الشيخ «حمد بن عيسى آل خليفة» ملك مملكة البحرين؛ لإعداد مشروع قانون أحكام الأسرة.

ولكن التشعب في عدد الأعضاء، واختلاف ظروف العمل بينهم، أدى إلى انعكاس

الوضع سلبيًّا، مثل عدم الالتزام بالحضور في الاجتماعات. وقد توقفت الاجتماعات خلال عام 1994م.

التنسيق بين الجمعيات النسائية:

ارتبط التنسيق بين الجمعيات بالحراك الاجتماعي ككل في المجتمع البحريني مثل طلب وزارة العمل والشئون الاجتماعية بترشيح واحدة من عضوات الجمعيات لحضور مؤتمرٍ، وبأن يكون للجمعيات؛ موقف جماعي تجاه أيةٍ قضية مطروحة. وعلى هذا فإن التنسيق لا يقوم بناء على خطة موضوعة بل على نتاج نقاش جماعي. ومن أمثلة التنسيق أنه تمَّ في عام 1994م اجتماعٍ بين الجمعيات؛ لاختيار «شفيقة داود» من «جمعية النساء الدولية»؛ للمشاركة في ورشة عمل.

كما اجتمعت الجمعيات النسائية؛ لإرسال رسالة إلى وزارة العمل والشئون الاجتماعية؛ احتجاجًا على تخفيض الدعم المقدَّم من قبل الوزارة لرياض الأطفال والحضانات. كما اجتمعت الجمعيات في حفل غداء أقامته «جمعية رعاية الطفل والأمومة» بمناسبة زيارة الشيخة «فاطمة بنت مبارك» حرم رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة. كما شاركت الجمعيات في المهرجان الذي أقامته «جمعية الرفاع الثقافية الخيرية» في عام 1995م.

وفي عام 1996م تمَّ عقد اجتماعٍ بين جمعيتي «نهضة فتاة البحرين» و «أوال النسائية»؛ لمناقشة إنشاء مكتب التوجيه الأسريِّ، وتمت الموافقة بشكل سريع في عام 1999م، وأدى ذلك إلى توثيق الصلات مع إدارة الشرطة النسائية ووزارة الصحة وغيرها من الوزارات، وقامت بتنفيذ برامج توعيةٍ في عددٍ من القرى.

وتمَّ وضع خططٍ لعام 2000م تمثلت في:

1. الارتقاء بالخطط من خلال التنسيق مع الخبرات الخليجية في مجال الاستشارات والتدريب.
2. تطوير عمل المكتب بتطبيق التقنية الحديثة كاستخدام البريد الإلكتروني.
3. زيادة الوعي القانوني لدى أفراد المجتمع.

ويمثل التنسيق بين الجمعيات أيضًا في مناسبة يوم المرأة العالمي. وكذلك التنسيق مع جمعية النساء الدولية في لقاءات الخبراء؛ لمناقشة قضايا المرأة والطفل.

المجلس الأعلى للمرأة:

تأسس المجلس الأعلى للمرأة بموجب أمرٍ أميريٍّ في 22 أغسطس من عام 2001م، كتابع لصاحب العظمة مباشرة، وترأسته صاحبة السمو الشيخة «سبيكة بنت إبراهيم آل خليفة» حرم صاحب العظمة ملك مملكة البحرين. وضم هذا المجلس في عضويته 14 عضوة من الشخصيات النسائية العامة، لمدة ثلاث سنوات. على أن يكون هذا المجلس المرجعية الرسمية للعمل النسوي في البلاد، وأن تكون مهمته بالدرجة الأساسية وضع الخطة الوطنية والسياسات العامة المعنية بتحسين وضع المرأة البحرينية. [30]

قام المجلس على أسس متينة، منها:

1. اقتراح السياسة العامة في مجال التنمية وتطوير شئون المرأة.
2. تمكين المرأة من أداء دورها في الحياة العامة.
3. وضع خطة وطنية؛ للنهوض بالمرأة وحلٍّ مشكلاتها.
4. تدريب المرأة؛ لتمكينها من الانخراط في سوق العمل.
5. مراجعة القوانين المتعلقة بالمرأة.
6. توعية المجتمع بدور المرأة وحقوقها وواجباتها من خلال إصدار المطبوعات والنشرات ذات العلاقة بأهداف المجلس و اختصاصاته.
7. تفعيل المبادئ الواردة في ميثاق العمل الوطني و دستور مملكة البحرين فيما يتعلق بالمرأة. [31]

الجمعيات النسائية والدفاع عن المطلب الحقوقي النسوي:

بالرغم مما واجهته هذه الجمعيات من صعاب فإنها واصلت مسيرتها. فقد اتَّسم نشاطها في الخمسينات والستينات فيما يشبه حقولاً من الألغام بسبب الواقع السياسي فضلاً عن كثرة المهمات الملقاة على عاتقها، وقلةٍ في عدد العضوات. وعلى الرغم من هذه الظروف، فإن نشاط هذه القلة قد دعم وجود الجمعية وثبَّته في المجتمع، فقد

كان لها العديد من الأنشطة المتعلقة بحقوق المرأة والطفولة وتوحيد العمل النسائي، ومن أبرز أنشطتها:

* **حقوق المرأة**

في الخمسينات اتجهت سياسة الجمعيات إلى البرامج التنموية المتعلقة بالأسرة. ومن أبرز أنشطتها تنظيم دروس في الطهي وفنون الخياطة والتطريز والرعاية الصحية للأطفال والإنجابية للمرأة.

وفي الستينات، وبسبب تصاعد نشاط الحركات التحررية، اتجهت سياسة الجمعية إلى البرامج النهضوية، وأبرزها برامج محو الأمية عند النساء، وذلك بعد اقتناع الجمعية بأهمية تعليم المرأة وأثره في أداء دورها في المجتمع وتقدمه، وكان عن طريق افتتاح فصولٍ دراسيةٍ في مقرها.

في السبعينات كان هناك حدث استقلال البحرين من الحماية البرطانية في 14 أغسطس 1971م؛ حيث اتجهت سياسة الجمعيات نحو تعزيز انتماء البحرين إلى الوطن العربي، وذلك عندما قامت الجمعية بمقابلة المبعوث الشخصي للأمين العام للأمم المتحدة بعد مطالبة إيران بضمِّ البحرين إليها مؤكِّدة له عروبة البحرين. وبعد الاستقلال اتخذت الجمعية موقفًا مع بعض الجمعيات الأخرى نحو المطالبة بمنح المرأة البحرينية الحق الدستوري في التصويت والانتخاب البرلماني، لكن القانون الانتخابي لعام 1972م قد أسقط حق المرأة في المشاركة في الحياة السياسية.

وهنا قامت جمعيات الاتحاد النسائي بعقد اجتماعٍ مشتركٍ للتباحث حول أمر إسقاط حق المرأة السياسي، ووضعت برنامجا لتأكيد الحق السياسي للمرأة، وعليه قامت بلقاءات مع الأندية؛ لكسب تأييدها.

شُكلت لجنة لمقابلة وزير العدل والشئون الإسلامية للتباحث في هذا الأمر، وكانت اللجنة متمثلة في السيدة «فائقة المؤيد» ممثلة عن «جمعية نهضة فتاة البحرين» والسيدة «بدرية الجامع» ممثلة عن «جمعية أوال النسائية»، والشيخة «منيرة بنت

فارس الخليفة» ممثلة عن جمعية «الرفاع الثقافية الخيرية». كما قام هذا الوفد بمقابلة المغفور له الشيخ «عيسى بن سلمان آل خليفة»، ورئيس الوزراء الشيخ «خليفة ابن سلمان آل خليفة» وأكد الشيخ «عيسى» أن الموضوع في طور الدراسة، وهذا ما دفع بالجمعيات النسائية إلى تأكيد مطالبها السياسية ومساواتها مع الرجل.

وفي خطوةٍ أخرى اتجهت الجمعيات نحو المطالبة بمزيد من حقوق المرأة العاملة وذلك عبر عدة خطوات، أولها:

أصدرت شركة البحرين للاتصالات «بتلكو» قرارًا إداريًّا اشترطت فيه على الأمهات العاملات لديها ضرورة إجراء فحص طبيٍّ؛ للأم للتأكد من استمرارية إرضاعها لطفلها؛ للتأكد من مصداقية الأم. فرفعت الجمعية مذكرة احتجاج إلى رئيس مجلس إدارة «بتلكو»، وأرسلت نسخةً أخرى إلى وزير العمل، وأوصلت الجمعية بالتعاون مع الجمعيات الأخرى القضية إلى المحاكم مطالبةً بحق المرأة في الحصول على ساعة الرضاعة لمدة سنتين.

كما أصدرت مؤسسة نقد البحرين قرارًا حددت فيه نظام العمل بدوامين ومدَّة لا تقلُّ عن ثماني ساعات. وعندما رأت الجمعية أن هذا سيكون له تأثيرٌ سلبيٌّ في المرأة والأسرة قامت برفع مذكرة احتجاج بالتعاون مع «جمعية أوال النسائية» و«جمعية رعاية الطفل والأمومة» و «جمعية الرفاع الثقافية الخيرية» و «جمعية الاجتماعيين» ولجنة المرأة «بجمعية المحامين البحرينية» إلى محافظ مؤسسة نقد البحرين، وطالبته بإعادة النظر في هذا القرار. كما أرسلت نسخةً إلى وزير العمل، وكان رد المحافظ أنه سيتم وضع ما ورد في المذكرة في الحسبان.

فيما يخص الدفاع عن الطفل، دعت «جمعية أوال النسائية» إلى اجتماع؛ لتوحيد موقف الجمعيات من قضية الطفلة المغتصبة، وتمَّ إرسال خطاب إلى الشيخ «خليفة ابن سلمان آل خليفة» أكدت فيه الجمعيات أن هذا الحادث هو من أخطار ازدياد العمالة الأجنبية وماله من آثارٍ اجتماعية فكان رد سموه بأن هناك خططًا تهدف إلى خفض العمالة الأجنبية.

العمل المشترك مع المؤسسات الأهلية والرسمية:

تُعَدُّ مسألة العمل المشترك بين الجهود الأهلية ضرورةً للنهوض بقطاعات المجتمع المختلفة. فلقد أدى تطور المجتمع إلى حاجته إلى قدراتٍ وكفاءاتٍ مختلفةٍ ملمةٍ بكل الجوانب، ولهذا برزت الحاجة إلى العمل الاجتماعي.

كرَّست الجمعية اهتمامها في ممارسة العمل المشترك مع المؤسسات الأهلية؛ حيث قامت بتشكيل اللجنة الأهلية لمحو الأمية، وذلك للاستفادة من كل الطاقات الجماعية. ووصفت العلاقة بين الجمعية والمؤسسات الأهلية الأخرى بأنها علاقة تنسيقٍ، فهي ذات صلاتٍ بجميع الجمعيات الأهلية، ومنها «جمعية المحامين»، و «جمعية الاجتماعيين البحرينية »، و «جمعية البحرين لتنظيم ورعاية الأسرة» وغيرها كثير.

وشاركت الجمعية-الاتحاد النسائي- في اللجنة المشتركة للتثقيف الصحي، وقامت بنشر الوعي الصحي، واحتفلت بيوم الصحة، كما اشتركت أيضًا مع الأندية الشبابية التي منها «الأهلي، والعربي، والدراز، واليرموك» وغيرها، في دعم مطالب المرأة وحقِّها في الترشيح والتصويت وشاركتها «جمعية أوال النسائية» و «جمعية الرفاع الثقافية الخيرية ». بالتنسيق مع ناديي «مدينة عيسى» و «توبلي»؛ لإقامة احتفالات للأطفال، وقامت بالمشاركة أيضًا مع نادي «سماهيج« في الأسواق الخيرية التي يقيمها.

العمل المشترك مع الجمعيات النسائية:

تسير الجمعية-الاتحاد النسائي- على مبدأ التعاون مع الجمعيات الأخرى. وهو مبدأٌ يقوم على دعم مطالب الاتحاد، ودعم مطلب إشهار «جمعية فتاة الريف»، ونصب عينيها تشكيل لجنة الأحوال الشخصية.

ولم تقتصر علاقات الجمعيات النسائية البحرينية عند هذا الحدِّ، بل كانت لها علاقات مع جمعياتٍ دوليةٍ موجودةٍ في البحرين. وقد شاركت الجمعية مع الجمعيات النسائية في لقاءٍ؛ لدعم منظمات الأمم المتحدة. وفي عام 1986م عُقد اجتماعٌ بين الجمعية وجمعيةٍ النساء الهندية؛ لبحث موضوع التعاون المشترك. ومن هذا المنطلق تلقت الجمعية دعمًا ماليًّا من جمعية النساء الهندية. وقد استضافت الجمعية وفدًا

من الأمم المتحدة بمشاركة «جمعية الرعاية» و «جمعية أوال» و «جمعية الرفاع»؛ لمناقشة تشكيل لجنة لصياغة استراتيجية عملٍ للمشاركة في المشاريع، وعقد لقاءٍ مع الوفد الكويتي حول الأسرى في السجون العراقية.

*** تقييم جهود الجمعيات النسائية :**

بما سبق يتبادر إلى الذهن مجموعةٌ من الأسئلة، هي:

- إلى أين وصلت الجمعيات الأهلية النسائية؟
- هل استطاعت تحقيق الأهداف الموضوعة في خطتها؟
- ما تأثير هذه الجمعيات في المجتمع؟

الجواب هنا أن هذه الجمعيات قدَّمت أمرًا جوهريًّا للمجتمع والمرأة، وإن كان مجال العمل محدودًا مقارنةً بالأهداف الموضوعة، كما أن تأثيرها في المجتمع محدودٌ، ولكنه ارتبط بالماضي، حيث إن العمل الاجتماعي التطوعي كان يتلقى في الماضي دفعةً إلى الأمام أكبر مما هو عليه الآن؛ إذ إن الكثير من المؤسسات الاجتماعية تعاني حاليًّا من انحسار الإقبال على العمل التطوعي في مجتمعنا. وقد نستطيع إرجاع الأمر إلى تراجع نشاطات هذه الجمعيات والبرامج المقدمة.

ولقد آن الأوان؛ لكي نقطف ثمار هذا البحث من خلال التركيز على جانبين؛ سلبيٍّ وإيجابي؛

أما على الجانب السلبي؛

فإننا نلاحظ أن هناك تراجعًا في أنشطة الجمعيات على الرغم من التحول النوعي الذي شهدته، انتهج بعضها سياسة إجراء البحوث والدراسات، كجمعية «نهضة فتاة البحرين»، وبعضها الآخر اتجه إلى الاهتمام بالطفل، كجمعية «رعاية الطفل والأمومة»؛ حيث قامت في سبيل ذلك بافتتاح مكتبة للطفل في حديقة «المحرق».

من ناحية أخرى فقد ذكرنا سابقًا أن نشاط محو الأمية بين النساء قد بدأ بمبادرةٍ من هذه الجمعيات البحرينية، حيث قامت بافتتاح مراكز وفصول محو الأمية، كما سعت إلى توفير المعلمات. وقد استفاد من هذا المشروع عددٌ لا يستهان به من النساء.

ولكننا في هذا الوقت نرى توقف جهود هذه الجمعيات في محاربة هذا الوباء الذي يؤدي إلى تخلف المجتمع، وهذه المشكلة لا تحل إلا بتعاون هذه المؤسسات الأهلية؛ لأن أكثر فئة تعاني من هذا الوباء هي فئة النساء.

كما أن هناك تراجعًا في الندوات والمحاضرات مقارنةً بالماضي، حيث كانت هذه الجمعيات تنفذ العديد من الندوات؛ للتوعية الصحية والثقافية والاجتماعية. وعلى سبيل المثال ففي مجال التوعية القانونية قامت بعقد عدة ندوات في مجال الأحوال الشخصية. وفيما يخصُّ التوعية البيئية قامت بعقد ندوات لقضية الزراعة واستهلاك المياه. وفي مجال التوعية السياسية قامت بندوات لإبراز دور المرأة في السياسة. ولكننا اليوم نشهد ضعفًا في هذا الجانب، وهذا ما أدى بالجيل الجديد إلى الابتعاد عن العمل التطوعي الاجتماعي، وذلك بسبب قلة التوعية بأهمية هذا الدور؛ لتنمية المجتمع عمومًا، والمرأة خاصة.

وقد يكون السبب في تراجع الأنشطة عائدًا إلى عدم تفرغ الأعضاء، أو ضعف الموارد المالية، أو عدم الحصول على التراخيص، إضافة إلى محدودية المقرِّ الذي قد يكون عاملاً مُهمًّا في تقليص العديد من الأنشطة كما حدث مع جمعية النهضة عند افتتاحها لمركز الطالبات، حين اضطرت، لضيق المقرِّ، أن توقف عمل الكثير من الأنشطة.

كما نلاحظ قلة عدد المتطوعات في هذا المجال. والقضية هنا تتعلق بالمرأة. فهل فقدت الإحساس بأهمية دور هذه المؤسسات. لقد كانت النساء في السابق منتظمات في هذه الجمعيات، وقد حققن الكثير من الإنجازات، أما الآن ولضعف نسبة المشاركات فقد انعكس هذا الوضع على أنشطة الجمعيات التي لم يعد لها الكادر البشري الكافي لتنفيذها.

والمسألة التي يجب أن تثار، هي أن هذه الجمعيات مركزةٌ في المدن، مع أن الريف في حاجة أكبر إلى من يأخذ بيده، فضلاً عن تركز النساء فيه. ونلاحظ وجود هذه الجمعيات في المنامة والمحرق والرفاع، إضافةً إلى تركز المؤسسات التابعة لهذه

الجمعيات في المدن أيضا مثل دور الرياض والحضانات. وربما عاد ذلك إلى تَعَذُّر انضمام النساء الريفيات إلى هذه الجمعيات، وربما يكون العامل أيضًا ابتعاد هذه الجمعيات عن هؤلاء النساء اللاتي تسبب لهن المواصلات مشكلة.

وأما على الجانب الإيجابي؛

فإننا نستطيع القول إن هذه الجمعيات قد حققت شوطًا كبيرًا للمرأة من الجانب السياسي؛ حيث استطاعت بجهودها الصادقة وصمودها أن ترتقي بدور المرأة في الحياة السياسية، وذلك من خلال حصولها على حق التصويت الذي تطور فيما بعدُ إلى الترشيح.

كما أنها أسهمت في فترةٍ من الفترات في القضاء على الأمية بين النساء. وقامت بافتتاح دور الرياض والحضانة؛ لمساعدة الأمهات، إضافةً إلى الندوات والمحاضرات للتوعية على جميع الأصعدة.

في نهاية المطاف نستطيع القول- من خلال ما عرفنا عن نشاط هذه الجمعيات-: إن عطاءها لم يعد مستمرًّا كما كان في الماضي، ولم يعد له أي دورٍ في المجتمع، بل اقتصر الأمر على المجلس الأعلى للمرأة الذي تتطلع نساء البحرين من نافذته إلى أفقٍ من الحقوق والمكتسبات لم يبصرنه من قبل.

الهوامش والإحالات:

1 – باقر النجار، المرأة في الخليج العربي وتحولات الحداثة العسيرة ، المركز الثقافي العربي ، ط 1، 2000م، ص 22، 23.

2 – المرجع السابق ، ص 24 .

3 – المراداة: هي رقصة الصبايا في البحرين والجزيرة العربية، وهي إحدى الرقصات الشعبية الجماعية التي تمارسها الصبايا خاصةً والنساء من جميع الأعمار بصفةٍ عامة. والمرادة لغةً من (رادَ) دار وذهب وجاء في طلب الشيء. وهو المعنى الذي تعبِّر عنه حركة الراقصين في الإقبال والإدبار في الميدان، والمرادة من النساء هي التي ترود وتطوف، وهو ما ينطبق بالفعل على الحركة الجماعية الرئيسة للراقصين في هذا الفن.

4 – فوزية مطر، المرأة البحرينية في الحراك المجتمعي ما قبل الاستقلال، على الرابطط التالي:

http://www.c-we.org/ar/show.art.asp?aid=70765

5 – مريم محمد السليطي، ملامح عن تطور التعليم في مملكة البحرين خلال القرن العشرين ، وزارة التربية والتعليم، 2000 م، ص16.

6 – مي محمد الخليفة، مائة عام من التعليم النظامي في البحرين ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت1999، ص32، 35.

7 – مي محمد الخليفة: المرجع السابق، ص 186.

8 – المرجع نفسه ، ص 273 . وانظر الجمعيات النسائية الاجتماعية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية : دراسة توثيقية، إعداد سعد أحمد الحجي ، دولة الكويت 2004 م ، ص182 .

9 – مائة عام من التعليم النظامي في البحرين ، ص 313 .

10 – المرجع السابق، ص 314.

11 – المرجع السابق ص 344 ، ص 356 ، ص 362.

12 – المرجع السابق ص412 .

13 – المرجع السابق ، ص 438 .

14 – المرجع السابق ، ص 451 .

15 – علي أبا حسين، صفحات من تاريخ المرأة في البحرين، مجلة الوثيقة ، مركز الوثائق التاريخية بدولة البحرين، العدد 14، السنة السابعة يناير 1989م. للاطلاع على الأعداد المتنامية للطالبات في مدارس البحرين تجدر العودة إلى هذا

العدد من المجلد بكل صفحاته.

16 – ملامح عن تطور التعليم في مملكة البحرين خلال القرن العشرين ، المرجع نفسه ، ص 34.

17 –عن العمل التطوعي ومفهوم التطوع في الخليج العربي، عد إلى كتاب «سبيكة محمد بن خالد الخاطر» الموسوم بـ«العمل الاجتماعي بين الماضي والحاضر والمستقبل» ، جمعية أم المؤمنين النسائية ، دولة الإمارات العربية المتحدة، عجمان ص 26 - 29 .

18 –المرجع نفسه ، ص 40 .

19 – المرجع نفسه، ص 40.

20 – الجمعيات النسائية الاجتماعية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، مرجع سابق، ص 185.

21 – د. منيرة فخرو، ورقة عمل حول دور المرأة البحرينية والعربية في التشريع بين الواقع والتحديات، على الرابط التالي:

http.//www.nuwab.gov.bh/Studies Centrer

22 – المرجع السابق.

23 – عد إلى كلمة سمو رئيس الوزراء الشيخ «خليفة بن سلمان آل خليفة» التي ألقاها أمام مجلس الشورى في ختام دورته الثانية في 30 مايو من العام 2000م . المرجع السابق.

24 –المرسوم بقانون لرقم (5) لسنة 2000م بشأن الانضمام إلى اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (السيداو) ، في كتيب صادر عن المجلس الأعلى للمرأة.

25 – سبيكة محمد النجار، الحركة النسائية في الخليج، موقع بوابة المرأة، على الرابط الآتي:www.womengateway.com

26 – الجمعيات النسائية الاجتماعية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، المرجع السابق، ص 222 – ص 232.

27 – المرجع السابق، ص 288 – ص 289.

28 – المرجع سابق، ص 186 – 188.

29 – الحركة النسائية في الخليج، مرجع سابق.

30 – عد إلى الأمر الأميري رقم (44) لسنة 2001 م المعدل بموجب الأمر الأميري رقم (55) لسنة 2001 م والأمر الأميري رقم (2) لسنة 2002 م والأمر الملكي رقم (36) لسنة 2004 م . على الرابط الآتي: http.//www.scw.gov.bh

31 – المرجع السابق.

مراجع البحث

الكتب:

1 - أبا حسين ، علي ، صفحات من تاريخ المرأة في البحرين ، مجلة الوثيقة ، مركز الوثائق التاريخية بدولة البحرين ، العدد 14، السنة السابعة.

2 - الحجي ، سيد أحمد ، الجمعيات النسائية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية : دراسة وثائقية ، دولة الكويت.

3 - الخاطر ، سبيكة محمد بن خالد ، العمل الاجتماعي بين الماضي والحاضر والمستقبل ، جمعية أم المؤمنين ، عجمان.

4 - الخليفة ، مي محمد ، مائة عام من التعليم النظامي في البحرين ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت 1999م ، ص 32-35.

5 - السليطي ، مريم محمد ، ملامح عن تطور التعليم في مملكة البحرين خلال القرن العشرين ، وزارة التربية والتعليم، 2000م.

6 - فخرو، منيرة، ورقة عمل حول دور المرأة البحرينية والعربية في التشريع بين الواقع والتحديات:

http://www.nuwab.gov.bh/Studies Center

7 - مطر، فوزية، المرأة البحرينية في الحراك المجتمعي ما قبل الاستقلال:

.http://www.c-we.org/ar/show.art.asp?aid=70765

8 - النجار ، باقر ، المرأة في الخليج العربي وتحولات الحداثة العسيرة ، المركز الثقافي العربي ، الدار البيضاء – بيروت ط1، 2000م.

9 - النجار، سبيكة محمد ، الحركة النسائية في الخليج، ، بوابة المرأة.

– http://www.scw.gov.bh

الوثائق:

- اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (السيداو)، كتيّبٌ صادرٌ عن المجلس الأعلى للمرأة في البحرين.

- ميثاق العمل الوطني: دستور مملكة البحرين ومذكرته التفسيرية، معهد البحرين للتنمية السياسية، الإصدار الأول، 2006م.